المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 30 كانون الأول/ ديسمبر 2025

أزمة الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في أثناء تراجع أميركا وصعود الصين

عائشة البصري

أزمة الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف في أثناء تراجع أميركا وصعود الصين

سلسلة: تقييم حالة

30 كانون الأول/ ديسمبر 2025

عائشة البصري

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. دبلوماسية سابقة في منظمة الأمم المتحدة، وشغلت عدة وظائف إعلامية في إدارة الشؤون الإعلامية في الأمم المتحدة بنيويورك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، وبعثة يونامي السياسية في العراق، وبعثة يوناميد لحفظ السلام في دارفور، وصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية. تتركز اهتماماتها البحثية على عمليات السلام للأمم المتحدة والدراسات الأفريقية. حاصلة على شهادة الدكتوراه في الأدب الفرنسي، من جامعة سافوي الفرنسية. وحاصلة على جائزة رايدنهاور لكاشفي الحقيقة لسنة 2015، لتبليغها عن مخالفات الأمم المتحدة في دارفور.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

أولًا: التراجع الأميركي 4

ثانيًا: مبادرة "الأمم المتحدة 80": إصلاح من أجل البقاء 5

ثالثًا: هل تنقذ الصين قيادة الأمم المتحدة للنظام المتعدد الأطراف؟ 6

خاتمة 8

أصبحت صدقية الأمم المتحدة على المحك في سياق تغيرات النظام العالمي، ومع ازدياد الحروب والنزاعات عبر العالم، وتفاقم التنافس بين القوى العظمى، فضلًا عن مواضع خلل بنيوية، لا سيما معضلة حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويُضاف إلى هذه التحديات أزمة مالية حادّة تواجه المنظمة؛ فقد بلغت المتأخرات في المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء ما يناهز 1.6 مليار دولار أميركي. لمجابهة هذا الوضع، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، خفض الميزانية العادية للمنظمة بالنسبة إلى عام 2026 بنحو 600 مليون دولار؛ وهذا الخفض يترتب عليه تقليل عملها وتراجع قدراتها في مجالات مختلفة[1]. وتندرج هذه الخطوة في مبادرة الإصلاح "الأمم المتحدة 80" التي أطلقها الأمين العام في آذار/ مارس 2025، من أجل خفض الإنفاق وتحسين كفاءتها.

ترتبط هذه الأزمة المالية أساسًا بالولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها أكبر مموّل للأمم المتحدة، ولكونها أدّت طوال عقود دور الضامن للنظام المتعدد الأطراف Multilateralism الذي أشرفت على تـأسيسه؛ إذ شكّل دعمها السياسي والمالي عنصرًا محوريًا في أداء المنظمة. لكنّ هذا الدور تراجع كثيرًا، خلال الولاية الثانية لإدارة الرئيس دونالد ترمب؛ إذ عادت واشنطن إلى الانسحاب من عدة وكالات واتفاقيات تربطها بالأمم المتحدة، بالتزامن مع تخفيضات مالية واسعة النطاق أثّرت مباشرة في عمل المنظمة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. يقوّض هذا التراجعُ النظامَ المتعدد الأطراف الذي تجسّده الأمم المتحدة، ويضعف قدرتها التشغيلية، ويحدّ كذلك من الدور القيادي للولايات المتحدة، ويطرح سؤالًا مفاده إنْ كانت واشنطن تشرف حاليًا على تفكيك النظام الذي أشرفت على تأسيسه. وبينما يؤدّي هذا التراجع الأميركي إلى فراغٍ قد تستغله قوى أخرى، تتجه الأنظار إلى الصين التي تدافع عن الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف، وخصوصًا بعد أن أصبحت ثاني أكبر مموّل للمنظمة بعد الولايات المتحدة. غير أن تأثير الصين المتنامي داخل منظومة الأمم المتحدة لا يُبرز رغبة واضحة في سدّ فجوة التمويل التي نجمت عن التراجع الأميركي؛ وهو ما يثير تساؤلات عن طبيعة النظام المتعدد الأطراف الذي تصرّ بيجين على الدفاع عنه.

أولًا: التراجع الأميركي

في خطاب ألقاه الرئيس ترمب، في أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثمانين، شكّك في جدوى الأمم المتحدة وفعاليتها وصدقيتها[2]. وقد عززت إدارته هذا الموقف السياسي الذي ينزع الشرعية عن دور المنظمة بصفته آليةً لحفظ السلم والأمن بمجموعة من الخطوات التي اتخذتها منذ صدور الأمر التنفيذي، في 3 شباط/ فبراير 2025.[3] فقد انسحبت الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، ورفضت اعتماد أهداف التنمية المستدامة - وهي مكوَّنة من 17 هدفًا اعتمدتها الدول الأعضاء عام 2015 ضمن أجندة 2030 - بحجة أنها تعزّز حوكمة عالمية تتعارض مع السيادة الأميركية، وتروّج لـ "أيديولوجيات" متعلقة بالنوع الاجتماعي والمناخ.[4]

وقد ترجمت الولايات المتحدة هذا الموقف السياسي إلى تخفيضات مالية واسعة، شملت مختلف قنوات التمويل، وقوّضت عمليات الأمم المتحدة؛ نظرًا إلى كونها أكبر ممول لها. فهي تشمل 22 في المئة من

1 "Secretary-General's Remarks to the Fifth Committee on the Revised Estimates UN80 Relating to the Proposed Programme Budget for 2026 and the Support Account for 2025/2026," *Statement*, UN Secretary-General, United Nations, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPpE

2 "At UN, President Trump Champions Sovereignty, Rejects Globalism," The White House, 23/9/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BORT

3 "Withdrawing the United States From and Ending Funding to Certain United Nations Organizations and Reviewing United States Support to All International Organizations," *Presidential Actions*, The White House, 4/2/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPG0

4 Edward Heartney, "Remarks at the 58th Plenary Meeting of the General Assembly," United States Mission to the United Nations, 4/3/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BOWm

الميزانية العادية، و25 في المئة من ميزانية حفظ السلام، وأكثر من 40 في المئة من تمويل الوكالات الإنسانية، فضلًا عن مساهمات طوعية كبيرة موزعة على مختلف القطاعات[5]. وقد واجه تمويل الأمم المتحدة ضغوطًا كبيرة خلال الولاية الثانية للرئيس ترمب، على أنّ تراجع التمويل الأميركي بدأ في عهد الرئيس جو بايدن؛ ففي عام 2023، انخفض مجموع دخل المنظمة بنحو 10 مليارات دولار، وكانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 5.8 مليارات من هذا الانخفاض، بما في ذلك خفض ميزانية برنامج الأغذية العالمي بـ 4.4 مليارات دولار وميزانية منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" بنحو 900 مليون دولار، في إطار تراجع واسع النطاق عن المساعدات الإنسانية[6]. وأوقفت إدارة بايدن دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، في كانون الثاني/ يناير 2024، في إثر اتهامات إسرائيلية بتورط موظفين في الوكالة في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[7]

وقد شهدت التخفيضات المالية في الولاية الثانية للرئيس ترمب مستويات غير مسبوقة؛ إذ يقترح مشروع ميزانية العام المالي 2026 تقليلًا للمساهمات الأميركية أكثر فأكثر، عبر إلغاء معظم التمويل الطوعي، وخفض 1.4 مليار من حصة الولايات المتحدة في ميزانية حفظ السلام البالغة 5.6 مليارات دولار، وتقليل مساهمتها في الميزانية العادية إلى 300 مليون دولار فقط؛ أي نحو خُمس ما يجب أن تدفعه من مستحقات إلزامية تبلغ 1.5 مليار. ويتوقع وقف التمويل المخصّص للوكالات الإنسانية والحقوقية والتنموية التابعة للأمم المتحدة، مع الإبقاء على دعم بعض المنظمات التقنية والأمنية[8]. وقد أحدث ذلك صدمة كبيرة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأجبرها على التكيّف مع تراجع الدور الأميركي.

ثانيًا: مبادرة "الأمم المتحدة 80": إصلاح من أجل البقاء

تعتمد الأمم المتحدة على ثلاثة أنماط رئيسة للتمويل: الأنصبة المقررة Assessed Contributions، والمساهمات الطوعية الأساسية Core Voluntary Contributions، والمساهمات الطوعية المخصّصة Earmarked Voluntary Contributions. فالأنصبة المقررة هي مستحقات إلزامية بالنسبة إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة، ويجري تحديدها استنادًا إلى مبدأ "القدرة على الدفع" وفقًا للدخل القومي الإجمالي لكل دولة. أما المساهمات الطوعية الأساسية، فتتبرع بها الدول المانحة للأمم المتحدة ووكالاتها لتمويل المجالات التي حددتها الدول الأعضاء من دون أي شرط؛ على عكس المساهمات الطوعية المخصصة التي تُوجَّه إلى تمويل مجالات وأولويات معيّنة يحدّدها المانحون أنفسهم[9]. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، شهدت المساهمات الطوعية المخصّصة نموًّا ملحوظًا، لتصبح آلية التمويل المفضلة للدول المانحة؛ إذ شكّلت بحلول عام 2021 نسبة 61 في المئة من ميزانية منظومة الأمم المتحدة البالغة 60 مليار دولار، ونحو 80 في المئة من تمويل منظومة التنمية. ويُنظر إلى هذا النمط من التمويل باعتباره إشكاليًا؛ إذ يسمح للدول المانحة - وفقًا لمصالحها - بتوظيف تمويل عمل المنظمة، ويقوّض مبدأ التأثير المتساوي داخل النظام المتعدد الأطراف[10].

5 Allison Lombado, "What Is the U.S. Posture Toward the United Nations?" Center for Strategic & International Studies, 25/9/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPKe

6 David Ainsworth, "Money Matters: The United Nations' Funding Troubles Predate Trump," *Devex*, 15/9/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPpG

7 "Trump Orders to Target Several UN Bodies," *Reuters*, 4/2/2025, accessed on 11/12/2025, at https://acr.ps/1L9BPdc

8 Lombado.

9 Xueying Zhang & Yijia Jing, "A Mixed Funding Pattern: China's Exercise of Power within the United Nations," *Global Policy*, London School of Economics, vol. 15, no. 12 (2024), p. 124, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPb2

10 Erin R. Graham, "How Funding Sidelined Multilateralism at the United Nations: Then, Now, and Possible Futures," School of International and Public Affairs)SIPA(, Columbia University, 12/3/2024, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPLX

لمواجهة الأزمة المالية المتفاقمة، أطلق غوتيريش، في آذار/ مارس 2025، مبادرة "الأمم المتحدة 80" في إشارة إلى مرور ثمانية عقود على تأسيس المنظمة. وتتضمن هذه المبادرة برنامجًا إصلاحيًا ثلاثي المسارات: يقترح المسار الأول تدابير لخفض الإنفاق تحت سلطة الأمين العام، تشمل دمج العمليات، وتجميد التوظيف الجديد، وتقليل السفر، ونقل الموظفين من مقر الأمم المتحدة من نيويورك وجنيف إلى مواقع أقل تكلفة. ويقترح المسار الثاني مراجعة شاملة لتنفيذ التفويضات Mandate التي يبلغ عددها 4000 تفويض (مهمة) كانت قد أسندتها الدول الأعضاء إلى المنظمة، بهدف تحديد وجود أي تداخلات وإعادة هيكلة الوظائف والقضاء على أيّ تكرار للتفويضات. أمّا المسار الثالث، فهو يُعنى بإصلاحات هيكلية أوسع، تخص الوكالات الأممية التي تراجعت أهميتها أو تتداخل مهماتها، من أجل بلورة تنظيم أكثر اتساقًا[11].

تستدعي المبادرة إجراء تخفيضات كبيرة في عمل منظومة الأمم المتحدة، التي تعاني تراكم متأخرات المساهمات الإلزامية، وشح الموارد، وأزمة في السيولة. فقد بلغت المتأخرات 760 مليون دولار في نهاية عام 2024، لم يُسدّد منها 709 ملايين دولار بعد، إضافة إلى 877 مليون دولار من مستحقات عام 2025، ليصل مجموع المتأخرات إلى نحو 1.6 مليار دولار[12]، يعود 1.5 مليار منها إلى الولايات المتحدة.[13] وهو ما اضطر الأمين العام إلى اقتراح خفض ميزانية عام 2026 العادية إلى 3.238 مليارات دولار، وهذا يعني انخفاضًا قدره 577 مليونًا (15.1 في المئة) مقارنةً بعام 2025، وتقليل الوظائف في الأمانة العامة إلى 11594 وظيفة؛ أي بالاستغناء عن 2681 منها (تخفيض يبلغ 18.8 في المئة). إضافة إلى ذلك، دفعت الأزمة المالية إلى تخفيضات كبيرة في البعثات السياسية الخاصة التي بلغت ميزانيتها المعدّلة 543.6 مليون دولار، مسجّلة بدورها انخفاضًا بمبلغ 96.3 مليون دولار (15 في المئة)[14]. وتعكس هذه الخطوات بداية مرحلة جديدة للأمم المتحدة، تتسم بانكماش الأمانة العامة والوكالات المتخصصة، وتحوّل مهمات المنظمة من تحديد أجندة عملها إلى إدارة الأزمات، في وقت يتراجع فيه الدور المحوري الذي تضطلع به في النظام المتعدد الأطراف.

ثالثًا: هل تنقذ الصين قيادة الأمم المتحدة للنظام المتعدد الأطراف؟

تزامنًا مع التراجع الأميركي وخفض التمويل الأوروبي، اتجهت الأنظار إلى الصين لدفاعها عن الأمم المتحدة باعتبارها منبرًا رئيسًا لتعددية الأطراف، ونظرًا إلى كون بيجين قد أصبحت ثاني أكبر مموّل للمنظمة. ففي ضوء النمو الهائل الذي شهده ناتجها المحلي، ارتفعت مساهمتها الإلزامية (الأنصبة المقرّرة) في الميزانية العادية من أقل من 1 في المئة عام 2000 إلى 20 في المئة بحلول عام 2025 (780 مليون دولار)، إضافة إلى مساهمة إجبارية تشمل أكثر من 23 في المئة من ميزانية حفظ السلام (أي نحو 6 مليارات)، لتصبح ثاني أكبر ممول للمنظمة بعد الولايات المتحدة[15]. ومع هذا التغيّر الملحوظ، كان من الطبيعي أن تسعى بيجين لتعزيز نفوذها داخل المنظمة.

---

11 Colum Lynch, "Deep Dive: The UN — From Big Ideas to Big Cuts," *Devex*, 8/8/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPKC;
ينظر أيضًا:
"UN80 Initiative: What it is – and why it matters to the world," *UN News*, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPwx; Mariel Ferragamo & Diana Roy, "The UN80 Initiative: What to Know About the United Nations' Reform Plan," Council on Foreign Relations, 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPk0

12 Catherine Pollard, "Financial Situation of the United Nations," *Statement*, Under-Secretary-General, Management Strategy, Policy and Compliance, Fifth Committee of the General Assembly, 80th session, 9/10/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPG1

13 Vibhu Mishra, "UN Chief Warns Unpaid Dues Near $1.6 Billion, as Budget Cuts Deepen," *UN News*, 1/12/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPw1

14 "Secretary-General's remarks to the Fifth Committee."

15 "Graphics: China Is the Second-Largest Contributor to UN's Budgets," *CGTN*, 27/9/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPJT

ظهرت الصين أكثر حزمًا في مجلس الأمن؛ فقد ازداد لجوؤها إلى استخدام الفيتو، إذ لجأت إليه 8 مرات في الفترة 2007 - 2017، مقارنةً بأربع مرات فقط خلال ثلاثة عقود (1971-2000)[16]. وارتفعت حصتها التصويتية في البنك الدولي، لتصل إلى 5.79 في المئة في 2025 مقارنةً بـ 2.78 في المئة في 2008، على الرغم من أنها لا تزال أقل من حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي[17]. وخلال العقد الماضي، ارتفع عدد الموظفين الصينيين من 794 موظفًا في عام 2009 إلى 1471 موظفًا بحلول عام 2021؛ أي بزيادة بلغت 85 في المئة[18]. وبحلول عام 2022، أصبحت الصين تتولى رئاسة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، وتقود 4 وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة من أصل 15 وكالة، وتشغل منصب نائب مدير في 9 وكالات أخرى[19]. أما مساهمتها في حفظ السلام، فارتفعت من أقل من 100 فرد في عام 2000 إلى 2274 فردًا في عام 2024، لتصبح الأكبر بين الأعضاء الدائمين.[20]

وعلى الرغم من أنّ الصين قد ازداد حضورها ونفوذها في الأمم المتحدة، فإن أنماط التمويل الصيني لا توحي باستعدادها أو رغبتها في توليّ دور قيادي داخل المنظمة يحلّ محل الولايات المتحدة؛ إذ إنّ تمويل بيجين يعتمد، على نحو شبه كامل، على المساهمات الإلزامية، بينما لا تتجاوز مساهماتها الطوعية 7.7 في المئة، وهو أدنى مستوى بين كبار المانحين، في حين تخصص الولايات المتحدة وألمانيا أكثر من 80 في المئة من مساهماتهما في التمويل الطوعي، وإن كان معظمه مخصّصًا[21]. وعلى الرغم من أن الصين تسدّد مساهماتها الإلزامية كاملة، فإنها غالبًا ما تتأخر عن سدادها على نحو يعوق عمل المنظمة. ففي عام 2024، دفعت مساهمتها البالغة 480 مليون دولار في 27 كانون الأول/ ديسمبر؛ أي بعد عشرة أشهر من الاستحقاق. وفي عام 2025، سددت في 29 تشرين الأول/ أكتوبر، بما لا يتيح سوى شهرين فقط لإنفاق الأموال[22]. وغالبًا ما يؤدي هذا التأخير إلى تفعيل قاعدة "إعادة الاعتمادات" التي تفرض على المنظمة إعادة الأموال غير المنفقة من ميزانيتها إلى الدول الأعضاء في نهاية السنة المالية؛ ما يسبب نقصًا حادًّا في السيولة والتمويل بصفة عامة. ويُنظر إلى تأخر الصين في تسديد مساهماتها الإلزامية على أنه جزء من استراتيجية أوسع تنتهجها بالتنسيق مع روسيا، من أجل تقليل تمويل مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[23] .

وعلى الرغم من أن مواضع الخلل هذه لا تشكك في اقتناع الصين بالنظام المتعدد الأطراف، فإنها تصب في ما تذهب إليه دراسات عديدة من أنها لم تعُد تندمج في النظام التعددي الذي تقوده الأمم المتحدة، بل إنها تؤسس منظومة موازية قد تكمّل هذا النظام أو تعيد تشكيله أو تنافسه. ويرصد ماثيو ستيفن Mathew Stephen ما لا يقل عن 26 منظمة ومبادرة متعددة الأطراف، تؤدّي الصين فيها دورًا قياديًا داخل آسيا وخارجها، وتشمل منظمات حكومية بحتة إلى جانب مبادرات خاصة تدعمها الدولة. وفي الفترة 1990 - 2016، يرصد أيضًا عشر منظمات وشبكات متعددة الأطراف أسستها الصين، وهي تتعلق أساسًا بالاقتصاد والأمن في آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون (1996). ثمّ إنها شاركت في تأسيس مجموعة

16 Chandam Thareima, "China's Changing Role in the United Nations Security Council, 2007–2017," *Research Intern*, The Institute of Chinese Studies, ICS, 30/5/2021, accessed on 11/12/2025, at :https://acr.ps/1L9BPT6

17 Robert H. Wade & Jakob Vestergaard, "The Great Power Politics Behind the Current Voting Impasse at the World Bank," *Global Policy*, 13/10/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BP4T

18 Morgan Lorraine Viña & Brett D. Shaeffer, "Personnel Is Power: Why China Is Winning at the United Nations," The Heritage Foundation, 6/7/2023, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BOTT

19 Courtney J. Fung & Shing-Hon Lam, "China Already Leads 4 of the 15 U.N. Specialized Agencies — and Is Aiming for a 5th," *The Washington Post*, 3/3/2020, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPxZ

20 Lt. Col. Claude A. Lambert, *Small Eagle, Big Dragon: China's Expanding Role in UN Peacekeeping*, Royal United Services Institute, 19/7/2024, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPQz

21 Zhang & Jing, p.126.

22 Marcel Grzanna, "UN: How China Delays Payments and Controls Issues," *Table Briefings*, 22/9/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPta

23 "New ISHR Report Reveals How Governments Work Behind the Scenes to Defund the UN's Human Rights Work," International Service for Human Rights, 21/10/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPLE

التصنيف الائتماني العالمية 2012) UCRG). وتولت أدوارًا قيادية في 11 منظمة أخرى تشمل آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية؛ منها مجموعة البريكس BRICS على سبيل المثال. ومنذ عام 2000، أنشأت الصين بمفردها عدّة مشاريع بارزة متعددة الأطراف، شملت مبادرة الحزام والطريق (2013)[24]. وواصلت قيادة منظومة جديدة متعددة الأطراف، وأشرفت خلال عام 2025 على إنشاء المنظمة الدولية للوساطة The International Organization for Mediation في هونغ كونغ، وهي منظمة قانونية متعددة الأطراف، تعيد من خلالها الصين تشكيل قواعد تسوية النزاعات، عبر التحول من الأسلوب الغربي القائم على المقاضاة إلى وساطة طوعية قائمة على توافق الأطراف، على نحو يفضي إلى مخرجات غير ملزمة.

لا يزال الجدل قائمًا حول الهدف من المنظمات والمنتديات ذات الصلة بالصين: أهي مزيج من التعددية الدولية والإقليمية فحسب، أم هي مكملة للمنظومة المؤسسية القائمة التي تعتبر الأمم المتحدة حجرها الأساس، أم هي منافسة لها؟ من الواضح أن النظام المتعدد الأطراف الذي تقوده الأمم المتحدة لم يعد الإطار الحصري في مجال التعاون الدولي. ويُفسّر هذا الوضع الجديد عدم سدّ الصين الفجوة التمويلية في ميزانية المنظمة التي نجمت عن تراجع الولايات المتحدة، وأنها لم تَسْعَ للاستفادة من الانسحاب المفاجئ لوكالة التنمية الأميركية USAID، عام 2024، الذي أنهى دعمًا سنويًا يقارب 9 مليارات دولار لقطاعات التعليم والصحة وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية في آسيا والمحيط الهادئ.[25]

خاتمة

لا تكشف الأزمة الراهنة التي تعيشها الأمم المتحدة عن مشكلات مالية فحسب، بل إنها تكشف أيضًا إعادة تشكيل عميقة لموازين القوة داخل النظام المتعدد الأطراف أيضًا. فالتراجع الأميركي يُؤذِن بتآكل هذا النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يقوم على التلازم بين القيادة السياسية والمساءلة المالية، تاركًا المنظمة عرضة لثغرات بنيوية. وفي هذا السياق، يبدو أن تنامي النفوذ الصيني داخل منظومة الأمم المتحدة لا يحيل بالضرورة على رغبتها في توليّ قيادة هذا النظام الغربي أساسًا، وخصوصًا في ضوء دورها المتنامي في تأسيس مؤسسات متعددة الأطراف تخدم مصالحها، خارج الإطار الأممي، وبعضها ينافسه أحيانًا. وتكشف هذه الديناميات عن نظام ناشئ تتسم فيه التعددية بالتشظي والانخراط الانتقائي، مع اتساع الفجوة بين التفويض العالمي للأمم المتحدة والنظام الدولي المتغير الذي يُفترض أن يدعمه. وقد تُشكّل هذه اللحظة فرصة لدول كبرى في الجنوب العالمي، مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، طالما انتقدت هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها داخل الأمم المتحدة؛ إذ تتوفر لها، في الوقت الراهن، فرصة تاريخية للتدخل من أجل الحفاظ على المنظمة وتصحيح الاختلالات البنيوية المتجذرة في هيكل القوة العالمي[26].

24 Matthew D. Stephen, "China's New Multilateral Institutions: A Framework and Research Agenda," *WZB Discussion Paper*, no. SP IV 2020-102, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), Berlin, pp. 7-12, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPPd

25 Yun Sun, "The Purpose and Promise of China's International Organization for Mediation," Brookings, 6/6/2025, accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BPxw

26 Richard Gowan, "The Trump Administration's Retreat from the UN: Catastrophe or Opportunity?" *CEBRI-Journal*, YEAR 4, no. 14 (April–June 2025), accessed on 11/12/2025, at: https://acr.ps/1L9BOTG

المراجع

Ferragamo, Mariel & Diana Roy. "The UN80 Initiative: What to Know about the United Nations' Reform Plan." *Council on Foreign Relations*. 152025/9/.

Gowan, Richard. "The Trump Administration's Retreat from the UN: Catastrophe or Opportunity?" *CEBRI-Journal*. Year 4, no. 14 (April–June 2025).

Graham, Erin R. *How Funding Sidelined Multilateralism at the United Nations: Then, Now, and Possible Futures*. School of International and Public Affairs) SIPA(, Columbia University. 122024/3/.

Lombado, Allison. "What Is the U.S. Posture Toward the United Nations?" Center for Strategic & International Studies. 252025/9/.

Pollard, Catherine. "Financial Situation of the United Nations." Statement, Fifth Committee of the General Assembly, 80th session. 92025/10/.

Prasad, Eswar. "Path to Influence." *Finance & Development*. vol. 54, no. 3 (September 2017). International Monetary Fund.

Stephen, Matthew D. "China's New Multilateral Institutions: A Framework and Research Agenda." *WZB Discussion Paper* No. SP IV 2020 - 102. Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB). 2020. at: https://acr.ps/1L9BPPd

Sun, Yun. "The Purpose and Promise of China's International Organization for Mediation." Brookings. 62025/6/.

Thareima, Chandam. "China's Changing Role in the United Nations Security Council, 2007–2017." Institute of Chinese Studies (ICS). 302021/5/.

"United States Withdrawal from and Ending Funding to Certain United Nations Organizations and Reviewing United States Support to All International Organizations." *Presidential Actions*, The White House. 42025/2/.

Wade, Robert H. & Jakob Vestergaard. "The Great Power Politics Behind the Current Voting Impasse at the World Bank." *Global Policy*. 132025/10/.

Zhang, Xueying & Yijia Jing. "A Mixed Funding Pattern: China's Exercise of Power within the United Nations." *Global Policy*. vol. 15, no. 52 (2024).